

## الأصول في النحو

ودَلَّطَ طَى وسَرَدَى النونُ والألفُ زائدتانِ لأنك تقولُ : حَيطَ ودَلَّطَهُ بيدهِ وسَرَدَهُ فهذا مِنِ الثلاثةِ وقالَ جميعُ أصحابنا إِذَا بنيتَ مِنِ ( ضَرَبَ ) نحوُ : دَحْرَجَ قلتُ : ضَرَبَ بِبَ حتى يَصِيرَ الحرفُ أربعةً ولا يدغمُ الباءُ في الباءِ لأنكَ إنما أردتَ أن تلحقه بوزنِ دَحْرَجَ ولو أدغمتَ لحركتَ ما كان ساكناً وسكنتَ ما كان متحركاً وزال دليلُ الإلحاقِ وإِنَّ بنيتَ مِنِ ( دَحْرَجَ ) مثلُ : سَفَرَجِلِ اسماً زدتَ حرفاً حتى يكونَ خمسةً تقولُ : دَحْرَجَجُ ولا تكونُ الألفُ ملحقةً أبدأً إلاَّ أَنْ تكونَ آخرًا نحوُ : ( عَلَقَى ) وتعرفُ أَزَّها ملحقةً إِذَا رأيتها منونةً في كلامِ العربِ لِأَنَّها إِذَا نَمَا تكونُ للتأنيثِ في نحوُ : عَطَشَى وبُشْرِ فَإِذَا لم تكنِ للتأنيثِ كانتَ ملحقةً وكانتَ منونةً نحوُ ( عَلَقَى وَمَعَزَى ) لِأَنَّها منونةٌ ومِنِ العربِ مَنْ يَنونُ دَفَلَى وذَفَرَى فيجعلهما ملحقتينِ .

واعلامُ : أَنْ الواوَ إِذَا انضمَّ ما قبلها والياءُ إِذَا انكسر ما قبلها لا يكونانِ ملحقينِ نحوُ : عَجُوزٍ وعمُودٍ وسَعِيدٍ وقَضِيبٍ وَإِذَا كانَ ما قبلها مفتوحاً نحوُ : حَوْ قَلِّ وبَيْطَرٍ فهما ملحقتانِ وكذلكَ إِذَا سُكِّنَ ما قبلهما فحكمُها حكمُ الصحيحِ نحوُ ( جَهْوَرٍ ) وحِذِّ يَمٍ وأَمَّ الميمُ والهمزةُ فلا تكادانِ تكونانِ ملحقتينِ إلاَّ قليلاً في نحوُ : زُرُّ قُمٍ وسُتُّ هُمٍ وشَأْمٍ